

تقرير لمناقشات الإدارة وتحليلاتها

مقدمة

تمكنت الشركة العمانية لخدمات التمويل من إنهاء أكثر من عقدين من العمل الناجح في قطاع التمويل وكون الشركة العمانية لخدمات التمويل شركة مالية غير مصرفية وتقدم باقة من مختلف الحلول المالية خلال الاثنتين والعشرين عام من النجاح تستمر الشركة في التواجد القوي في سوق التمويل بوجود أنظمة وسياسة ممتازة حققت من خلالها الشركة انجازات ملحوظة. وتستمر باظهار تفوقها في سياسة إدارة الاعمال من خلال بروزها كشركة رائدة في البلاد توفر منتجات وخدمات مالية متنوعة.

المناقشات والتحليلات التي تقدمها الإدارة توفر المعلومات التي تؤمن الإدارة بأنها مهمة لتوفير مفهوم معقول عن نتائج عمليات الشركة وموقفها المالي. تم بناء هذه المناقشات والتحليلات التي سوف ترد على مفهوم الاستمرارية في عمليات الشركة ويجب أن تقرأ على ضوء النتائج المالية للشركة والتوضيحات المرافقة لها.

بعض البيانات الواردة في هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر الشركة ، أهدافها ، توقعاتها المستقبلية ويمكن أن تترجم لتعبر عن الأوضاع في ظل القوانين والإجراءات التي تحكم هذا القطاع. النتائج الفعلية لإدارة الشركة قد تختلف جذرياً عن ما قد يفهم من هذه التوقعات المطروحة أو المستنبطة من قراءة هذه التوقعات. إن المتغيرات المهمة كالتعديلات التي قد تطرأ على القوانين والإجراءات الحكومية ، تغيير في قوانين الضرائب ، تعديل في أسعار الفوائد في الأسواق المحلية والدولية ، تغير العرض والطلب في سوق المركبات إلى آخره قد يؤثر بشكل مباشر علي عمليات ونتائج الشركة بطريقة مباشرة او ضمنية.

الرؤية على الاقتصاد العالمي

كان من المتوقع ان يصل النمو الاقتصادي العالمي إلى ٣,٩% في عام ٢٠١٨م وفقاً لتوقعات الاقتصاد العالمي ، وعلى الرغم من أنه قد تم تخفيضه إلى ٣,٧% بنهاية العام ٢٠١٨ م . ويبدو أن معدل التوسع قد بلغ ذروته في بعض الاقتصادات الرئيسية وكان النمو أقل تزامناً. ظل النمو في الولايات المتحدة قوياً مدعوماً بحافز مالي وارتفاع الدولار الأمريكي بسرعه. في المقابل كان النشاط في منطقة اليورو اضعف إلى حد ما مما كان المتوقع في السابق بسبب تباطؤ صافي الإيرادات.

ومن المتوقع ان ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة ٣,٥% عام ٢٠١٩م ٣,٦% عام ٢٠٢٠م والتوقعات ان يكون عام ٢٠١٩م أكثر تفاوتاً في الاسواق الناشئة والاقتصادات النامية وسط ارتفاع اسعار النفط وارتفاع العائدات في الولايات المتحدة وتصاعد التوتر التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وعدم الاستقرار السياسي والسياسات الداخلية وضغوط السوق على عملات بعض الاقتصادات ذات السياسة الضعيفة ، في حين ان الظروف المالية لا تزال جيدة بشكل عام فقد أدت هذه العوامل إلى الحد من تدفق رؤوس الاموال وارتفاع تكاليف التمويل وارتفاع أسعار الصرف في البلدان التي لديها اقتصادات ضعيفة وعدم استقرار سياسي .

تذبذبت أسعار الطاقة بشكل ملحوظ ويرجع ذلك أساساً إلى عوامل العرض مع انخفاض حاد في نهاية عام ٢٠١٨ م وكانت أسعار النفط ثابتة لعدة أيام في نوفمبر ٢٠١٨ م متأثرة بالخوف بشأن صحة

الاقتصاد العالمي والعائدات المحتملة للعرض في ليبيا والعقوبات الامريكيه على فنزويلا زياده انتاج النفط الصخري وتصديره إلى الأسواق الدولية. كما ضعف سعر السلع الأخرى خاصة المعادن.

رفعت الولايات المتحدة معدل الاموال الاتحادية بمقدار ٢٥ نقطة أساس سبتمبر (للمرة الثالثة عام ٢٠١٨م) وإعتباراً من ديسمبر ٢٠١٨ م عزز الدولار الامريكي بأكثر من ١٤,٥% من حيث القيمة الفعلية الحقيقية منذ يناير ٢٠١٨ م

الرؤية الاقتصادية المحلية

ان النفط والغاز المصدر الرئيسي للايرادات في الاقتصاد العماني وحيث ان انخفاض اسعار النفط الخام اثر بشكل عام على الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال افريقيا مما أدى إلى عجز في ميزانية السلطنة في عام ٢٠١٥ م وقد تسبب هذا في تباطؤ حاد في الأنشطة الاقتصادية الأخرى إلى جانب ارتفاع القروض من قبل الحكومه لمواجهة العجز.

ستصل نسبة الدين في الناتج المحلي إلى ٥٨% بحلول ٢٠٢٠ م من ٤٨% وفقاً لوكالة فينش التي كان تصنيفها للسلطنة "BB+" مع توقعات مستقرة في ديسمبر ٢٠١٨ م كان الأداء الاقتصادي جيد في ٢٠١٨ مع الارتفاع المتوسط للنفط والغاز وارتفاع انتاج المشتقات الهيدروكربونية وترجمت موارد مالية أقوى ونمو في الصادرات.

تشير الميزانية العامة للدولة واقعية بنسبة عجز تصل إلى ٢,٨ مليار ريال عماني عام ٢٠١٩م ونمو متوقع بنسبة ٣% ويشهد الاقتصاد العماني تحولاً هيكلياً مع تنوع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على المصادر النفطية ومشتقاته خلال العامين الماضيين. كما تعافت أسعار النفط بعد الاتفاق بين مصدري النفط الطبيعي في كل من مجموعة الاوبك والمصدرين خارج مجموعة الاوبك كما قد تم التوقيع على اتفاقيتين شركة برتش بتروليم وشركة عمان للغاز الطبيعي المسال لمدة ٧ سنوات وقد كشفت الحكومة عن خططها لتنويع مصادر الدخل والتركيز على قطاعات أخرى مثل التعدين والتصنيع والضيافة والسياحة والخدمات اللوجستية.

وفقاً لصندوق النقد الدولي من المتوقع ان ينمو الاقتصاد المحلي العماني بنسبة ٢,١% عام ٢٠١٨ وبنسبة ٢,٥% عام ٢٠١٩ م وقال الصندوق في تقديرة لتحديث التوقعات الذي صدر مؤخراً " من المتوقع ان تشهد الأنشطة الاقتصادية تسارع في ٢٠١٨ - ٢٠١٩ م ولكن تبقى منخفضه بالنسبة لمستويات ٢٠١٤م على المستوى المتوسط" بشرط ان تنفق الدول الزيادة في الايرادات بسبب تحسن أسعار النفط وتنفيذ مخطط ضريبة القيمة المضافة في وقت لاحقاً في عام ٢٠١٩م بصرف النظر عن التطورات السريعة في الدقم والقطاعين السياحي واللوجستي .

شهد القطاع المصرفي انخفاض التصنيف الدولي في خلال فترة تنافسية السوق المتزايدة من خلال توظيف استراتيجيات قوية وممرنه من قبل البنك المركزي العماني، حقق من خلاله القطاع اداء معتدلاً تحددته أفضل الممارسات وبالتالي لاحظ النمو الأفضل في خضم التراجع الاقتصادي في عمان المحللون متفائلون بحذر حول الوضع الاقتصادي في سلطنة عمان.

قطاع الشركات المالية المصرفية والغير مصرفية

واجه القطاع خلال عام ٢٠١٨ تحديات كثيرة أهمها المنافسة القوية من البنوك والنوافذ الإسلامية ومن أهم هذه المواجهات توسعة البنوك لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لإستيفاء متطلبات البنك المركزي . هذا التنافس نتج عنه استقطاب لكثير من الشركات على البنوك عوضاً عن شركات التمويل وتقليل من نسبة الفوائد وتسهيل اشتراطات التمويل مما سبب في انخفاض جودة الاقراض.

واجهت البنوك وشركات التمويل صعوبة في السنة المالية ٢٠١٨ وهي شح السيولة وارتفاع نسبة الفوائد على القروض قصيرة المدى والتخوف من استمرار ارتفاع نسبة الفوائد على القروض قصيرة المدى والتخوف من استمرار ارتفاع الفوائد على القروض مقارنة بإنخفاض المشاريع التنموية والبنية التحتية في البلد فكانت هناك صعوبة في البنوك والشركات المالية الغير مصرفية للمحافظة على السيولة المطلوبة والأصول الجيدة من خلال المنافسة الموجودة .

أدى سحب الودائع الحكومية الموضوعة في السوق إلى خلق ضغوط في السيولة نتج عنه زيادة في تكلفة الفائدة على الشركات المالية الغير مصرفية بأوقات عصيبة من حيث التباطؤ في النمو وزيادة القروض المتعثرة مما زاد في الضغط على ربحيتها.

هذه المعطيات قد تؤدي إلى انخفاض الائتمان إلى جانب زيادة تكلفة التمويل وتقليل هامش الربح وزيادة القروض المتعثرة وقد يؤدي إلى صعوبة متزايدة في الحفاظ على مستوى الربحية مالم تتحسن الأوضاع الاقتصادية .

ولتغطية العجز المالي قامت الحكومة بالاقتراض من السوق المحلية والدولية في العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ونتج عن هذا الشح في السيولة و ارتفاع نسبة الفوائد في البنوك.

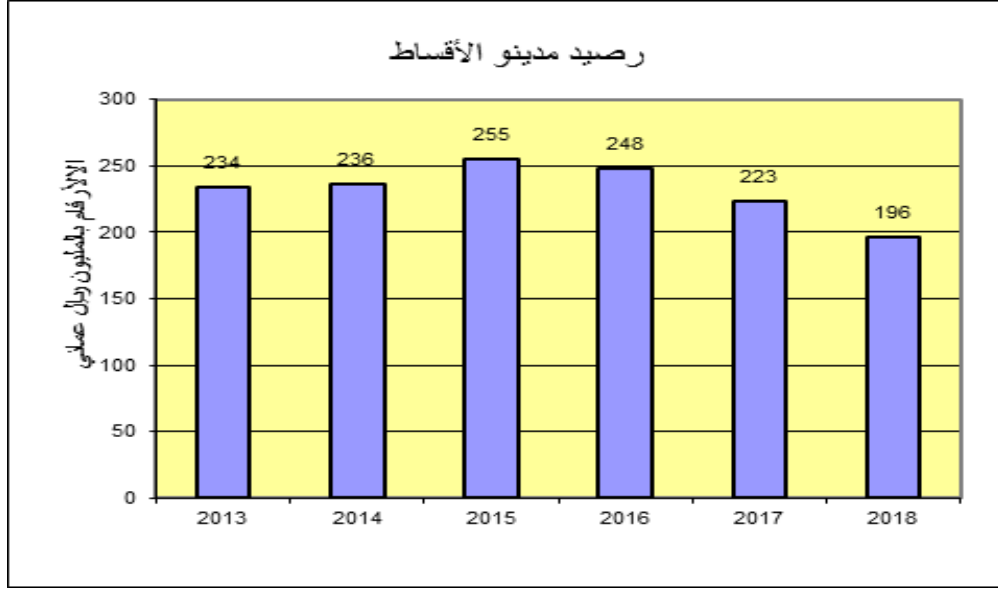
وبناءً على تقييم standard&poors فقد تم تخفيض تصنيف السلطنة من BBB إلى BB + مما يصنف العائد على الاستثمار في السلطنة ادنى من المشجع وبينما غيرت S&P نظرتها المستقبلية إلى سلبية حافظت الشركتين **Fitch , Moody's** على توقع مستقر للنظرة المستقبلية .

بالنسبة للعمانية لخدمات التمويل فقد تعدينا هذه المرحلة بنجاح وذلك بسبب النظرة المستقبلية والمحافظة على التوافق في الميزانية العمومية بالإضافة إلى التوازن في القروض الطويلة والقصيرة الأجل مع توقع ارتفاع نسب الفوائد وقلة السيولة فإن الشركة قامت بوضع ودائع مع البنوك المحلية للوفاء بمتطلباتها في السداد في الاوقات المحددة وهذه الودائع لن تساعد فقط في المحافظة على وضعية الشركة المالية بل ساعدت في المفاوضات مع البنوك في الاقراض بنسب جيدة .

اثبتت محاولات إعادة تسعير القروض الممنوحة للمؤسسات تحدياً كبيراً كما أن القروض الفردية الحالية على تمويل السيارات والمرتبطة بالشيكات لن تتمكن من إعادة رفع الفوائد. تصاعدياً . نحن في خطأ ثابتة لتمرير الإرتفاع في الفوائد إلى زبائننا بناء على عبئ الوضع الحالي القائم. وبالمقابل فإننا جاهدين في الأشهر الأخيرة في التركيز على التحصيل عوضاً عن البحث عن الفرص الأخرى.

وبالنظرة الديناميكية على السوق فإن المتوقع أن تظل نسبة الفائدة على الريال العماني مستقرة ولكن يجب توفر السيولة للإستمرار في النمو المنتظم وتتوقع تحسن الفائدة عام ٢٠١٩ م مقارنة بعام ٢٠١٧ ولكن لا نتوقع أن يكون هناك تغيير كبير .

سيكون هناك ضغط كبير على القطاع للمحافظة على العوائد الربحية مع استمرار تزايد القروض المتعثرة ، شح في الخيارات وزيادة في تكاليف التوظيف كما أن الضغط على معدل الفائدة نتيجة لشح السيولة في السوق المحلي وتوقعات بارتفاع أسعار الفائدة. الا أن الشركات التي تمتلك نظام الأعمال المتكامل مع التركيز على الكفاءة ، وتقليل المخاطر ، وقادرة على التنويع ستتمكن من النجاح في المدى البعيد .



الفرص الاستثمارية والعقبات

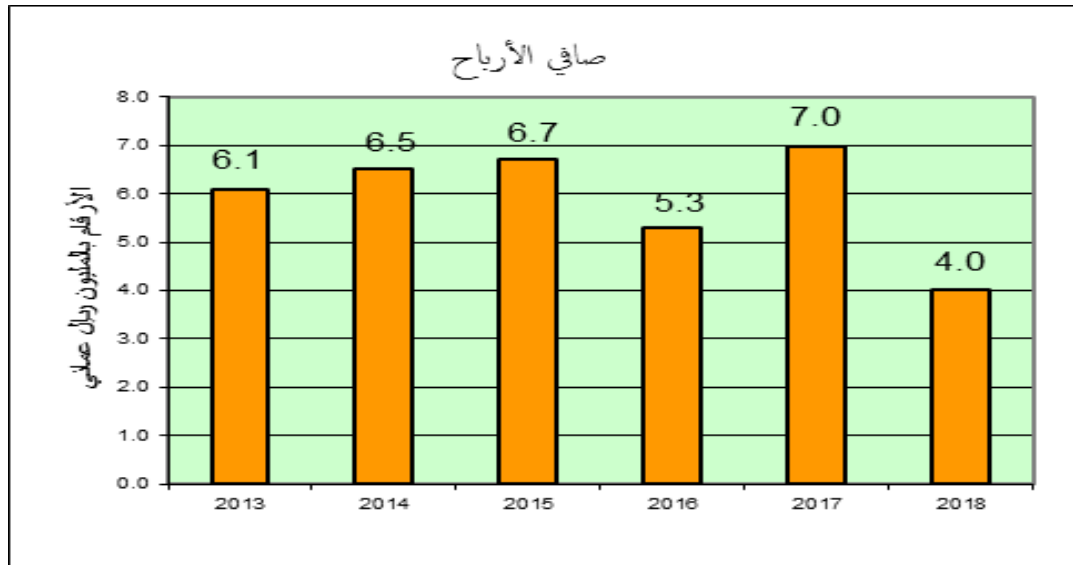
الاستفادة من فرص نمو الشركات وكأستراتيجية وضعت العمانية لخدمات التمويل نفسها الممول الاساسي للشركات الكبرى في السلطنة مع حلول مالية متعددة مثل قروض راس المال العامل، خصم الفواتير كمنتجات اضافية غير تمويل الاصول.

خلال العام ٢٠١٨م شرعت الشركة في حملات تسويقية عديدة وجددت علاقتها بالمورجين والموزعين الرئيسيين الا ان حصتها السوقية في قسم البيع بالتجزئة تراجعت لنسبة ٢٨% نتيجة للمنافسة الشديدة من البنوك والبنوك الإسلامية. كما أن العام ٢٠١٨ شهد إنخفاض حاد في الطلب على المركبات سواء على المستوى الفردي أو الشركات وذلك بسبب الأحوال الاقتصادية والغاء الدعم على الوقود.

الحفاظ على جودة الأصول من أساسيات الشركة والتأخر في الصرف الحكومي والتأخير في دفع مستحقات المشاريع أثر على السيولة المالية لشركات المقاولات الكبرى مما أدى إلى تأثير على الشركات الكبيرة والمتوسطة إلى الوصول للتجار الأفراد وهذا قد يؤثر بشكل مباشر على القطاع مما ينتج عنه تعثر في القروض ويرفع بذلك نسبة القروض المتعثرة . وقد كانت الشركة حذرة في هذا العام بعدم التوسع في اقراض الشركات المتصلة بالإنشاءات والمقاولات وهذا قلل من المجازفة في قطاع يعاني من تأخير الدفعات وهذه القروض قد تشكل عائق كبير لشركات التمويل حيث أن نسبة مخاطره فيها عالية جداً وقد تسبب تغيرات كبيرة في التحصيل وزيادة القروض المتعثرة .

ان السياسة الحكيمة المالية والاقتصادية للسلطنة ستؤدي إلى زيادة الاتفاق عام ٢٠١٨ م في مجال البنية التحتية والسياحة وعودة الدفع بالعمل إلى التنوع الإقتصادي وبدء المشاريع الحالية سوف تحسن في السيولة الحالية ومن المتوقع ان ترتفع.

تواجه الشركة العمانية لخدمات التمويل في القطاع لأكثر من عقدين من الزمن مع خبرتها ومحفظة الزبائن الحالية وكذلك مع تنوع وتطوير وسائل الاقراض ساعدت في خلق بيئة وآلية ممتازة حيث انها اتاحت الفرصة للشركة للنمو في عدة مجالات قد تمكنت الشركة من تحسين الانتاجية ونسب الفائدة على الشركة في البنوك المحلية والخارجية وتوسيع التسهيلات الحالية وتطوير آلية التحصيل لدى الشركة ونتج عن ذلك اقل شركة من حيث نسبة القروض المتعثرة .



كما قامت الشركة بتطبيق متطلبات IFRS ٩ لتقدير خسائر الائتمان لتقييم محفظتها في الذمم المدينة بالاقساط كما قامت الشركة على مدار السنوات بتطوير القوى العاملة، رأس المال وأنظمة الحاسوب وتعمل على تطوير نظامها المحاسبي للتعامل مع المنتجات الجديدة المعتمدة على الهاتف النقال كما سيتطلب ذلك زيادة الاستثمار في هذا المجال . كما يشتمل التطوير تقليل المصاريف في الخدمات مثل صيانة الحاسب الآلي استخدامات الانترنت والخدمات الأخرى المقدمة من البنك المركزي العماني والخدمات المساندة الأخرى .

ان الاستراتيجية الاحترازية للمخاطر التي تقوم بها الشركة اعطتها افضلية حيث ان نسبة تغطية القروض المتعثرة NPA وصل إلى ٢٦٨ % وسوف يساعد تطور الاقتصاد الحالي في حالة حدوث خسائر غير متوقعة.

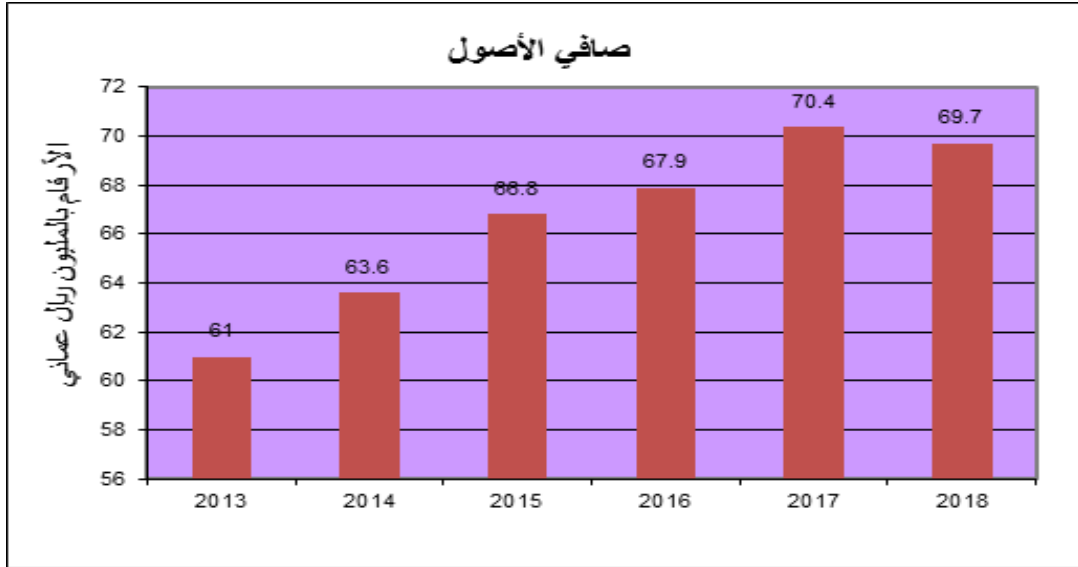
غير ان تقلص التدفقات النقدية وشح السيولة قد يزيد تاخر الديون المستحقة مما يتطلب مخصصات مرتفعة.

إن ارتفاع نسبة الفائدة على الإقراض يشكل تحدي كبير إلا أننا تمكنا من اجتياز هذا التحدي بناءً على نظرتنا طويلة الاجل والحد من عدم التكافؤ في الميزانية العمومية والحفاظ على نسبة متوازنة بين القروض القصيرة الأجل مقارنة بالقروض طويلة الأجل بدلاً من الإعتماد على القروض قصيرة الأجل لـ ٩٠ يوم وذلك بالإقراض بالعملات الأجنبية . إلا أن ارتفاع نسبة LIBOR اثر على قدرتنا على الإستفادة بشكل أكبر من هذه القروض

اي تغيرات تطرأ على القوانين او الانظمة بما في ذلك تغيرات او تطبيقات جديدة قد يؤدي إلى التأثير بالفرص المالية المتاحة للشركة وتحد من الحلول او الخدمات التي يمكن تقديمها.

وبشكل عام فإن استمرار اسعار النفط على المستويات الحالية تشكل تحدي بشكل عام للاقتصاد العماني . واي انخفاض جديد سيؤثر على قدرة الحكومة في الانفاق سيؤثر على قدرة الشركة في تنمية اعمالها.

الشركة على استعداد تام وثقة كاملة لمواجهة التحديات القادمة واستثمار كل الفرص المتاحة للوصول للربحية والنمو المستدام.



تحليل منتجات الشركة

قامت الشركة بتوسعة منتجاتها خلال العام عن طريق نجاحها في دخول تمويل المشاريع عن طريق المشاركة في قطاع الشركات قدمت الشركة حلول مالية جديدة ، بالإضافة إلى تمويل الأصول مثل قروض راس المال العامل، خصم الفواتير تمويل الذمم المدينة، بوتيرة عالية لعملائنا الحاليين بالإضافة إلى عملاء جدد. كما ساعد تنوع المنتجات على تقليل عدم التوازن في الفترات الزمنية حيث أن فترات هذه القروض تتنوع من قصيرة إلى متوسطة الأجل.

أما القروض التجارية والتي تشكل نسبة كبيره من محفظة قروض الشركة فقد تمكنت من الأداء بشكل جيد خلال العام مع تغطية متنوعة من الشركات في عدة مجالات مختلفة .

وفي قطاع التجزئة تقدم عروض تمويلية خاصة تحمل العلامة التجارية **"لايف لاين"** للعملاء من أصحاب الأعمال الخاصة، الموظفين ، مشغلي قطاع النقل ، الشركات الصغيرة بالإضافة إلى الشركات الكبيرة الناجحة. قد حققت نتائج معتدلة خلال هذا العام نتيجة للمنافسة الشديدة للبنوك .

منتج الشركة **"لايف ستايل"** الخاص بتمويل شراء الاحتياجات الصغيرة يستمر بتحقيق نجاح ممتاز والشركة بصدد توسع شبكة قاعدة العملاء المتوفرة. ولتقوية تواجدنا جغرافيا فإن الشركة تدرس فتح فروع أخرى بالإضافة إلى فرعي صحار ونزوى تقوم الشركة بمراجعة جملة منتجاتها بهدف تحقيق توازن. في المحفظة يؤدي إلى زيادة العوائد ويجنب الشركة من التقلبات الناتجة عن تغير الاسعار ويساعدها على تحقيق ارباح مجزية.

إن طبيعة عملنا في قطاع خدمات التمويل تتطلب قدرات فريدة كالسرعة ، الشفافية ، القدرة على فهم احتياجات العملاء والاستجابة لها ، أسلوب التعامل السليم والعادل. إننا نسعى لتوفير منتجاتنا وخدماتنا المبنية على تلبية احتياجات العملاء. لقد ساهمت سياسة عمل الشركة في تقديم خدماتها المبنية على الإجراءات المبسطة، سرعة الموافقة ، أسعار فائدة تنافسية مدعومة بخدمة العملاء المميزة في بناء قاعدة عريضة من العملاء الراضين.

التصنيف الائتماني

أكدت وكالة Moody's لخدمات المستثمرين من خلال رايها الصادر في ٦ فبراير ٢٠١٨ تصنيفها العالمي للشركة العمانية لخدمات التمويل حيث منحت الشركة تصنيف من الفئة Ba3 طويلة الأجل للإصدارات بالعملة المحلية والأجنبية ، مع توقعات سلبية للتصنيف.

وتشير وكالة التصنيف إلى أن تصنيفات الشركة العمانية تعكس أساسياتها المالية المناسبة – وبشكل خاص ربحيتها ونوعية أصولها ونسبة تغطيتها الجيدة للقروض ورسميتها القوية. وتعكس التصنيفات أيضا مكانة الشركة التي تأسست في ١٩٩٧ بإعتبارها بوتيكا تمويل في قطاع التأجير العماني الذي يعتبر صغيرا نسبيا، كما تعكس سياستها المتحفظة فيما يتعلق بالمخاطر، وإدارتها الخبيرة والتمكنة، وكفاءة وفعالية معايير إدارتها للمخاطر وإن كانت أساسية.

خطة استمرارية الاعمال

بناء على خطة استمرارية الاعمال المعتمدة من مجلس الإدارة وعلى تحليل تأثيرها على الاعمال، قامت الشركة بعملية فحص بنجاح لهذه الخطة في فرعها بنزوى يوم ٦ ديسمبر ٢٠١٨.

لدى الشركة الجاهزية من خلال خطة استمرارية الاعمال ومركز التعافي من المخاطر لنظام إدارة المعلومات وقد تم فحصها والتأكد من فعاليتها في فرع نزوى ولديها القدرة على استمرار عملياتها في حالات الطوارئ التي قد تؤثر على عملياتها الطبيعية وبمعدل توقف منخفض.

المخاطر التي تواجهها الشركة

إدارة المخاطر تعني الفهم الصحيح للمخاطر بطبيعتها الثابتة والمتقلبة والتي تتعلق بطبيعة عملنا وتحديد مدى تأثير هذه المخاطر على عمل الشركة.

إن الإطار التنظيمي لإدارة المخاطر يعتمد على رؤية قوية للإدارة و تقييم مستقل ولوائح وإجراءات واضحة.

تعرض الشركة في مجال عملها إلى مخاطر استراتيجية، مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الاقتراض.

المخاطر الاستراتيجية المخاطر الاستراتيجية هي عبارة عن احتمالات الخسارة الناتجة عن انتهاك سياسات إستراتيجية غير عملية، غياب التخطيط الاستراتيجي المتكامل لاعمال الشركة، عدم القدرة على تنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات للمتغيرات التي تطرأ على بيئة العمل.

إن الاستراتيجية الشاملة لاعمال الشركة قد تم تكوينها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية وفريق التنفيذ. تقوم الإدارة التنفيذية بتحليل وإدارة ورسم الخطط الاحترازية للمخاطر الاستراتيجية الرئيسية للشركة تحت إشراف مجلس الإدارة.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان تتمثل في عدم قدرة الطرف المقترض الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الطرف المقرض مما قد ينتج عنه خسائر مالية للمقرض. تعتمد الشركة سياسة التقليل والتحكم في مخاطر الائتمان عن

طريق تحديد سقف ائتماني للمقترضين ، مراقبة مخاطر الائتمان ، تقليل التعامل مع أطراف محدودة والاستمرار في تحديد القدرة الائتمانية لهذه الأطراف.

تم التحكم في مخاطر الانخفاض في القيمة للقروض إلى مستوى مقبول. وقد خفضت الشركة نسبة القروض المتعثرة إلى مستويات قليلة كما حققت الشركة أعلى نسبة مخصصات في القطاع على القروض المتعثرة.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة الشركة على الوفاء بمتطلباتها التمويلية عند استحقاقها. تكمن مخاطر السيولة في قطاع الإقراض من خلال عدم التوافق في الفترات التمويلية بين المبالغ المقرضة كمصادر للتمويل والمبالغ المقرضة لتمويل شراء الأصول بالإضافة إلى المخاطر التي

قد تنشأ من اختلال عملية استرجاع المبالغ المقرضة. تقوم الشركة بمراقبة هذه المخاطر بكل حيطة وتتأخذ وسائل متنوعة في إدارة هذه العملية.

للحد والسيطرة على مخاطر السيولة التي قد تنشأ قامت الشركة بتطوير السياسات اللازمة للتنوع في مصادر التمويل وعدم الاعتماد على مصدر واحد بالإضافة إلى الإدارة الجيدة والمنظمة لتحصيل الديون وحيث أن الشركة تتوقع بأن ترتفع مخاطر السيولة في السنة القادمة فقد قامت بإجراءات جديدة بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه ، حيث تنوي الشركة الاحتفاظ بسيولة نقدية بالرغم من تمتعها بخطط إئتمان بنكية غير مستخدمة.

مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر سعر الفائدة من احتمال التغيرات في أسعار الفائدة التي تؤثر على ربحية الشركة أو قيمة الأدوات المالية. الشركة معرضة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود تفاوت في تسعيرة الموجودات والمطلوبات وعجز الموازنة الذي قد يحدث نتيجة لوجود مستحقات على الشركة أو لاعادة تسعيرة سعر الفائدة في فترة معينة. تقوم الشركة بإدارة هذا التفاوت من خلال السياسات الخاصة بمعالجة هذه المخاطر.

نظام الرقابة الداخلية وطرق الوقاية الأخرى

تؤمن الشركة بان النظام الداخلي للرقابة يشكل الزاوية الرئيسية لمبدأ تنظيم وادارة الشركة وتركز جهودها للتأكيد على جودة التنظيم في كل أنظمتها.

يوجد بالشركة عدة لجان من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مكلفة باتخاذ القرارات الاستراتيجية ، والإدارة الفعالة لعمليات الشركة والتأكد من الالتزام بمتطلبات ميثاق تنظيم وادارة الشركة وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية. للشركة هيكل تنظيمي تم تصميمه بدقه بحيث يوضح مختلف مستويات المسؤولية.

وهناك أنظمة داخلية مفصلة معتمدة من قبل مجلس الإدارة ونظام معلوماتي داخلي يؤمن القيام بعمليات الشركة بطريقة فعالة.

كما قامت الشركة بوضع نظام داخلي فعال للحد من المخاطر الناتجة عن العمليات ، عن طريق وضع أنظمة رقابة داخلية فعالة، وانظمة تقييم بالإضافة إلى برنامج التدقيق الداخلي المستمر.

يقوم المراقبين الداخليين للشركة بمسؤولية المراجعة الشاملة لكافة عمليات الشركة ويقوموا بتقديم تقاريرهم للجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عن مجلس الإدارة. تقوم لجنة التدقيق الداخلي بمراجعة هذه التقارير وفعالية آلية الرقابة الداخلية وتقدم أرائها لمجلس الإدارة.

نتائج العمليات

شهد العام ٢٠١٨ محافظة الشركة العمانية لخدمات التمويل على مركزها كأكبر شركة تمويل من حيث جودة الأصول . وبالرجوع إلى الوراء فأنا نشعر بالفخر والاعتزاز للانجازات الكبيرة التي حققتها الشركة كمساهم أساسي في قطاع التمويل من خلال التميز في تحقيق معدلات عالية في العوائد، والأرباح والأصول وأقل نسبة أصول متعثرة. لقد تم تحقيق هذا الوضع من خلال التخطيط الحذر والرؤية الواضحة مدعوم برؤية مدروسة من مجلس الإدارة.

كان تركيز الشركة على تقوية جودة الأصول وخصوصاً بالحلل المالية الجديدة بخطأ حذرة. وخلال العام كان بالإضافة إلى تقوية جودة الأصول اهتمام الشركة بشكل خاص هو زيادة زيادة الأعمال في كافة القطاعات. حيث ركزت الشركة على :-

- التركيز على التحصيل وتقليل القروض المتعثرة .
- التركيز على تمويل الأعمال الصغيرة.
- تقوية التمويل الإستراتيجي لقطاع الأعمال الكبيرة وتمويل رأس المال العامل .
- هيكلة المنتجات وتقديمها بشكل أفضل يلبي طلبات العملاء.
- التركيز على معايير الجودة.
- تحقيق التوازن في السيولة للمحافظة على معدلات عوائد عالية.
- التركيز على التحصيل.

خلال العام ٢٠١٨م انخفضت محفظة مدينو الأقساط بنسبة ١٢% مقارنة مع السنة الماضية لتبلغ ١٩٦,٢ مليون ريال بنهاية السنة.

وبلغ إجمالي الإيرادات في العام ٢٠١٨ مبلغ ١٨,٢٨ مليون ريال بالمقارنة مع ١٩,٧٩ مليون ريال في العام الماضي وخلال السنة قرر مجلس الإدارة في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٧ عكس قيد مخصص بمبلغ ٢,٩٣٨,٧٥٠ ريال عماني من المخصصات على القروض المتعثرة التي خضعت للضريبة في الأعوام الماضية وتكوين مخصص خاص عن طريق تحويل مبلغ ٢,٤٩٧,٩٣٧ ريال عماني من الأرباح المحتجزة . هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويتطلب موافقة المجلس لتحويله

وبالرغم من ارتفاع تكلفة الائتمان مقارنة بالعام الماضي إلا ان الهامش انخفض نتيجة المنافسة الشديدة وغير المحبوبة من قبل البنوك التجارية والبنوك الإسلامية. إلا أن الشركة تمكنت مرة أخرى من تحقيق أرباح صافية للعام ٢٠١٨ بلغت ٤,٠٣ مليون ريال مما يعطي عائداً أساسياً للسهم بمعدل ٠,٠١٤ بيضة على راس المال الجديد.

لجميع الاغراض الرقابية صافي أصول الشركة بلغ ٦٩,٩٩٣ مليون ريال مقارنة بالعام الماضي البالغ ٧٠,٣٦٦ مليون ريال أما القيمة الصافية للسهم فقد بلغت ٠,٢٢٩ ريال وهي النسبة الأعلى في هذا القطاع.

أوصت الشركة بتوزيع أرباح ١٨% لعام ٢٠١٨م هذا المقترح خاضع لموافقة البنك المركزي العماني و الجمعية العمومية السنوية وبهذا التوزيع ترتفع الأرباح المدفوعة منذ إنشاء الشركة إلى ٤٤١% .

قامت الشركة بالسيطرة التامة على معدل القروض المتعثرة وقامت بتكوين مخصصات لمقابلة هذه القروض بنسبة اكثر من المطلوب حسب متطلبات البنك المركزي العماني والمتطلبات الدولية لاعداد البيانات المالية. IFRS ٩ ويشكل هذا الرصيد من المخصصات نسبة تغطية تبلغ ٢٦٨% على الأصول المتعثرة.

خلال العام قامت الشركة بتنفيذ متطلبات المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS ٩ لتقدير خسائر الائتمان والمقدرة ٦,٩٧٥ مليون ريال عماني .

النتائج المالية للعام ٢٠١٨

الأداء المالي :

(ألف ريال عماني)

| ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ | ٢٠١٤ | ٢٠١٣ | |
|---------|---------|---------|---------|---------|---------|--|
| ١٨,٢٨٤ | ١٩,٧٩٠ | ١٨,٩٦٣ | ١٩,١٩٨ | ١٨,٩١٧ | ١٨,٧٣٨ | إجمالي الإيرادات |
| (٦,١٤١) | (٦,٤٧٠) | (٦,٢٥٦) | (٤,٤٨٧) | (٤,٩٦٤) | (٥,٣٦١) | تكاليف الفائدة |
| ١٢,١٤٣ | ١٣,٣٢٠ | ١٢,٧٠٧ | ١٤,٧١١ | ١٣,٩٥٣ | ١٣,٣٧٧ | صافي الدخل |
| (٤,٤٤٩) | (٤,٧٣٧) | (٤,٨٣٤) | (٥,١٥٠) | (٤,٦٣٤) | (٤,١٨٣) | أجمالي المصروفات |
| (٢,٩٥٦) | (٣,١٠٠) | (١,٦٠١) | (٢,٠٠٠) | (١,٩٥٩) | (٢,٠٤٥) | مخصصات الحد الأدنى من دفعات الإيجار غير القابلة للتحويل |
| | ٢,٩٣٩ | - | - | - | - | عكس قيد مخصص انخفاض قيمة ذمم أقساط التمويل المدينة الخاضع للضريبة |
| ٤,٧٣٨ | ٨,٤٢٢ | ٦,٢٧٢ | ٧,٥٦١ | ٧,٣٦٠ | ٧,١٤٩ | الربح قبل الضريبة |
| (٢٤٥) | (١,٠٠٠) | (٩٦١) | (٩٠٤) | (٨٨٠) | (١,٠٨١) | مصروفات ضريبة الدخل - للسنة الحالية |
| (٤٦٦) | | - | - | - | - | مصروفات ضريبة الدخل - قبل عام |
| - | ٤٤١ | - | - | - | - | تسوية ضريبة مؤجله |
| ٤,٠٢٧ | ٦,٩٨١ | ٥,٣١١ | ٦,٦٥٧ | ٦,٤٨٠ | ٦,٠٦٨ | صافي الربح |
| ١٩٦,٢٠٠ | ٢٢٢,٨٠٠ | ٢٤٧,٦١٩ | ٢٥٤,٨٣٨ | ٢٣٥,٩١٧ | ٢٣٣,٨٧٨ | إجمالي مدينو محفظة الأقساط (ناقصاً الفوائد الغير محصلة) |
| ١٨٩,٧٢٥ | ٢١٦,٧٤٥ | ٢٣٨,٨٩٦ | ٢٤٦,١٨٠ | ٢٢٨,٢٦٦ | ٢٢٦,٧٣٥ | صافي مدينو الأقساط |
| ٦,٩٧٥ | ٦,٠٥٥ | ٨,٧٢٣ | ٨,٦٥٨ | ٧,٦٥١ | ٧,١٤٣ | إجمالي مخصصات دفعات الإيجار الغير قابلة للتحويل والفوائد المجنبه |
| ٢٣٦,٢٣٥ | ٢٤٤,٦٠٤ | ٢٧٥,٨٧٥ | ٢٧٤,٢٧٦ | ٢٤١,٥٨٤ | ٢٣٩,٩٤٦ | إجمالي الأصول |
| ١٠٧,٢٩٥ | ١٣٦,٧١٣ | ١٥٣,٣٧٠ | ١٥٧,٨٣٥ | ١٤٥,٨٢٠ | ١٤٤,٣٩٨ | صافي القروض |
| ٦٩,٦٦٣ | ٧٠,٣٦٦ | ٦٧,٩٤٤ | ٦٦,٨٣١ | ٦٣,٦١٩ | ٦١,٠٤٧ | صافي أصول الشركة |
| ٠,٠١٤ | ٠,٠٢٦ | ٠,٠٢٠ | ٠,٠٢٨ | ٠,٠٢٨ | ٠,٠٢٨ | العائد الأساسي على السهم (بيسة) |
| ١,٥٤ | ١,٩٤ | ٢,٢٦ | ٢,٣٦ | ٢,٢٩ | ٢,٣٧ | نسبة الاقتراضات المصرفية لراس المال |
| ٣,٣٠% | %٢,٧٢ | %٣,٥٢ | %٣,٤٠ | %٣,٢٤ | ٣,٠٥ | نسبة مخصصات الحد الأدنى من دفعات الإيجار غير القابلة للتحويل من إجمالي مدينو الأقساط |
| *١٨% | %٢٠ | %٢٥ | %٢٥ | %٢٥ | %٢٥ | نسبة الأرباح الموزعة % |

* الأرباح المقترحة للسنة المالية ٢٠١٨ تمثل (١٣% نقداً + ٥% سندات مجانية غير مضمونة ملزمة التحويل)

أهم نتائج ٢٠١٨

- قامت الشركة بتكوين مخصصات بنسبة ٢٤,٣٤% من إجمالي صافي مدينو الأقساط لمقابلة القروض المتعثرة بما فيها الأرباح المجنبه ليبلغ رصيد المخصصات نسبة تغطية ٢٦٨% على الأصول المتعثرة.
- بلغ إجمالي المخصصات بما فيها الأرباح المجنبه والمخصص الخاص للقروض المتعثرة مبلغ ٦,٩٧٥ مليون ريال عماني .
- بلغت الأرباح الصافية بعد الضرائب ٤,٠٣ مليون ريال عماني .

الموارد البشرية

يشكل الموظفون جزءاً مهماً من ميزتنا التنافسية. يوجد لدى الشركة نظم تطوير تعني بالموارد البشرية خلال العمل وخارج العمل ، تعني بتدريبهم ، تقديم الاستشارة لهم ، بالإضافة إلى نظام مكافآت مبني على أسس علمية كلها ساعدت على تكوين موارد تتمتع بقدرات عالية من الكفاءة والتحفيز. إن الشركة تفخر بمواردها البشرية التي كان لها الأثر الكبير في تحقيق إنجازات الشركة. كما حافظت الشركة على نسبة التعمين بالرغم من كثرة دوران العمالة.

عملائنا

الشركة العمانية لخدمات التمويل ملتزمة بتقديم قيمة عالية بأسلوب تسويقي قوى ، ومنفرد يضمن استمرارية في التعامل وزيادة في حجم العمل مع كافة عملائنا. ويشهد سجل عملاء الشركة الكبير على ذلك.

رأس المال

تقوم سياسة الشركة في إدارة رأس مالها على أساس تحقيق نسب صحيه في معدل رأس المال من أجل تحقيق أفضل العوائد للمساهمين. وعليه فإن إدارة الشركة تقوم من حين إلى آخر بإجراء تعديلات في هيكله رأس المال وفقاً لما تتطلبه ظروف الاعمال. لم يتم إجراء أي تعديل على هذه السياسة خلال العام .

ويبلغ رأس مال الشركة المدفوع الحالي ٢٨,٥٦٢ مليون ريال عماني وهو أعلى من متطلبات الجهات التنظيمية وقدره ٢٥ مليون ريال عماني .

الرؤية المستقبلية

وصلت الشركة اليوم إلى قيادة القطاع على مستوى السلطنة بعد مرور عدة دورات تجارية في مجال التمويل خلال الاعوام الماضية. وذلك من خلال، البنية الراسمالية السليمة، قروض متعثرة منخفضة، محفظة منتجات متنوعة، عوائد منتظمة، نظم معلومات متطورة، نظام تحصيل قوي، أصول فكرية، نظام عمل متطور كلها مكنت الشركة من الاستحواذ على أكبر قدر من فرص النمو.

- ١- هيكله رأس مال قوى .
- ٢- مجال تمويل عالي .
- ٣- نموذج عمل ذو قيمة عالية.
- ٤- قروض متعثرة قليلة.
- ٥- مخصصات جيده للقروض المتعثرة.
- ٦- تنوع في الخدمات والمنتجات.
- ٧- عوائد مستمرة.
- ٨- تقنية متطورة.

نستمر في تركيزنا على نمو اعمالنا بهدف تحسين الاداء المالي وتحقيق عوائد أفضل للمستثمرين. اولوياتنا للعام القادم:

- الالتزام بالحذر في كافة منتجات الاقراض .
- التركيز على الاقراض المشترك وتقديم منتجات تتناسب مع طلبات السوق.
- إدارة قويه وحذره للسيولة والتحكم في المصاريف لتحقيق عوائد مستمره.
- الاستثمار في تحقيق الريادة في مجال التوظيف، التطوير، والتدريب للمحافظة على الموارد البشرية الجيدة.
- تقديم افضل الخدمات والعناية بالعملاء بطريقة تتجاوز المنافسة الغير واقعية.

منذ إنشائها حتى تاريخه تمكنت الشركة من المحافظة على التزاماتها بتحقيق زيادة في العوائد للمستثمرين. إن السعي المستمر لتحقيق التميز في الأداء واستمرار النجاح يعد تحدياً غير منقطع. إن هدفنا هو الاستثمار في تطوير أساليب عمل جديدة ومنتجات مطورة وكفاءة عالية تجعل خدماتنا تقدم بصورة افضل لعملائنا.

- ونستمر بتطوير الشركة والنمو قدماً في تحقيق اهداف الشركة والعوائد المالية المرجوة لمساهميننا وفي اولوياتنا للعام القادم .

إن إدارة الشركة مستمرة لمراقبة التقلبات الاقتصادية عن قرب بما في ذلك تغيير نسبة الفوائد والإدارة تتوقع مع الأحوال الاقتصادية الحالية أنه سيكون هناك تحديات مباشرة في هذا القطاع .

إن نجاحنا يكمن في ولاء الموظفين ، واستمرارنا في التركيز على التزاماً نحو مساهمي الشركة، عملاءها ومجتمعاتنا. ان الدعم والرؤية الواضحة من مجلس إدارة الشركة ساهم بشكل كبير في تحقيق النمو والربحية. أننا على يقين بأننا نقاس على مقدار إنجازاتنا وهدفنا هو الاستثمار في زيادة ما تم تحقيقه من تراثنا المليء بالإنجازات وجعل الشركة العمانية لخدمات التمويل نموذج قيادي في مجال تقديم الخدمات في الحاضر وللأجيال القادمة.

أفتاب باتيل

الرئيس التنفيذي